

فوكوياما، هنتنغتون، والإسلام

وجيه كوثراني

البحث عن مفاهيم وفلسفات للدراسة الاستراتيجية:

في شتاء العام 1990، شكأ أحد الباحثين الاستراتيجيين الأميركيين (جريجوري فوستر)، من أن الأبحاث الاستراتيجية الأميركية ذات منهج محدود. إنه منهج تجريبي وبرغماتي وبلا نظرية، ولا يخرج عن إطار الخبرة السياسية في «إدارة الأزمات»، وعن خطط السياسات اليومية والمرحلية. وهو إذ ينطلق من هذا النقد، يدعو إلى تأسيس نظرية للاستراتيجية الأميركية، نظرية مؤسسة على المفاهيم الفلسفية «A conceptual foundation for a theory of Strategy», Washington Quarterly, vol. 13.

وفي العام 1989، والسنوات الأولى من عقد التسعينات، وقد أنجز سيناريو حرب الخليج، كما أنجز مسار تفكك الاتحاد السوفياتي وانهاره، يطلع علينا الفكر الاستراتيجي الأميركي بمقالين ما لبثا أن أضحيا كتابين عالميين: «نهاية التاريخ» لفوكوياما، وصدام الحضارات لهانتنغتون.

الأول، فوكوياما يلجأ إلى «فلسفة التاريخ» الهيجلية، لينطلق من نظرية هيغل القائلة بأن التاريخ سائر في خضم جدلية صراع الأفكار نحو غاية حتمية هي انتصار مبادئ الدولة الليبرالية - الديمقراطية، وليعود فيقلب (من جديد) هرم ماركس - حيث زعم هذا الأخير أنه أجلسه إلى قاعدته - وليعتبر أن جدلية هيغل، كما فهمها شارحه كوجيف، هي الجدلية التاريخية الصحيحة. فليست نهاية التاريخ، هي نهاية صراع الطبقات وقيام المجتمع الشيوعي، بل

إن نهاية التاريخ، وكما أثبت ذلك، تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي، هي في ثبات الدولة الليبرالية - الديمقراطية، ومجتمعها المدني، كحل وكتويج أمثل لإشكاليتين مترابطتين: إشكالية التطور الاقتصادي الحديث (تطور الفيزياء الحديثة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية) وإشكالية تجلي نزعة التيموس عند الإنسان والجماعات، وهي نزعة الرغبة بالاعتراف وتحقيق الكرامة والاحترام، بل التفوق بالمعنى الذي عبّر عنه نيتشه.

إن دافع التطور الاقتصادي ونزعة الرغبة بالاعتراف يتحققان على أكمل وجه وبشكل عقلائي في النظام الليبرالي الديمقراطي، حيث ثمة مشاكل في داخل عالمه ولكن لا تناقضات من شأنها تغييره جذلياً لنظام آخر. إنه عالم «ما بعد التاريخي» المتجسّد في الغرب الأميركي والأوروبي ونحوه يتجه التاريخ، تاريخ بقية العالم.

وعليه فإن العالم الذي لم تتحقق فيه الليبرالية الديمقراطية، هو العالم التاريخي، عالم الصراعات القومية والإثنية والأيدولوجية والمذهبية. عالم «تطبيق القواعد القديمة لسياسة القوة». وإلى هذا العالم ينتمي عالم الإسلام، أو العالم الإسلامي في تصوّر فوكوياما. وسنعود إلى هذه المسألة.

أما الثاني هانتنغتون، فيلجأ إلى الأنثروبولوجيا الثقافية والإنتولوجيا التاريخية ذات الوظيفة السياسية ليبنى تصوراً لحضارات لها أصولها التاريخية ولها أيضاً خرائطها الجيو - سياسية في عالم اليوم، وليعتبر أن صراع ما بعد الحرب الباردة ليس صراعاً أيديولوجياً وإنما هو صراع حضارات. فيختار جملةً من النزاعات المتفجرة في عالم اليوم، وذات التعبير الإثني أو الديني ويوظفها في دعم فرضيته القائلة بأن خطوط الانقسام بين الحضارات «أخذت تحل محل الحدود السياسية والأيدولوجية للحرب الباردة باعتبارها نقاط تفجر الأزمات والمذابح». الفلسفة الكامنة وراء الأمثلة التي يسوقها هانتنغتون بخفة وتسرع، ودون أن يكلف نفسه عناء تحليل أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في التاريخ الماضي والتاريخ الراهن، تصطف اصطفافاً في لائحة جامدة من الحضارات. إذ يعدد حوالي اثنتي عشرة حضارة في العالم، ويعتبر

أن لكل حضارة بنية ثابتة يُحْمَلها هانتنغتون توصيفاً محدّداً وموقفاً ثابتاً حيال بعضها البعض، تأسيساً على خطاب منتقى من هنا أو من هناك أو على حدث ينسب إلى حضارة بكاملها، وكما هو الحال عندما تنسب حرب الخليج الثانية ورمزها صدام حسين إلى الحضارة العربية - الإسلامية برمتها. وإذ ينطلق من مفهوم «البلدان ذات القرابة الحضارية» في مشاريع التعبئة والتحالفات، يرى هانتنغتون احتمال نزاع بين «الغرب وبقية العالم»، ويتركز هذا النزاع في رأيه بين الغرب من جهة والدول الكونفرشيوسية - الإسلامية من جهة أخرى.

في هذا التصوّر، يرسم الإسلام تاريخاً ثابتاً في صراعه مع الغرب. «إن النزاع، وفق خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية، مستمر منذ 1300 سنة»، وهذا النزاع «ليس من المرجح أن ينحسر بل قد يصبح أكثر خطراً». بل إن الإسلام يصادم في رأيه حضارات أخرى في عالمه وعلى حدوده «الصرب الأرثوذكس في البلقان، اليهود في إسرائيل، الهندوس في الهند، البوذيين في بورما، الكاثوليك في الفيليبين...» «إن للإسلام حدوداً دموية».

فرضية الورقة:

واضح أن المنهجين مختلفان في خلفيتهما النظرية أو الفلسفية، الأولى تنتظم في فلسفة تاريخانية تطويرية تستعيد تاريخانية القرن التاسع عشر وتفاؤليتها التطورية في التاريخ، وتنتظر من تواريخ العالم انتظاماً في سياق التاريخ العالمي الذي تنشئه الرأسمالية العالمية وتقوده الدول الليبرالية، والثانية تنتظم في منهج الأنثروبولوجيا التاريخية والسياسية المقسمة العالم إلى ثقافات مغلقة وحضارات متخاصمة على طول الخط. وفي خريطة هذا الانقسام، يبدو الغرب فريداً في حضارته ومستهدفاً بسبب فرادته من الحضارات الأخرى، ولاسيما من الحضارة الإسلامية.

هذان النموذجان من الخطاب الاستراتيجي الأميركي، ربما يكونان قد حققا ما طالب به الباحث الأميركي جريجوري فوستر في العام 1990: تأسيس

نظري ومفهومي للاستراتيجية الأميركية. السؤال هل خرجت هاتان المحاولتان عن منهج «إدارة الأزمات؟» أو حل النزاعات مع إدخال الفلسفة والنظرية على التحليل السياسي؟

إن الثقل الفلسفي التاريخاني المدعم لخطاب فوكوياما، كما أن البعد الأبتيمولوجي النيوي للنظرية الثقافية التي يقحمها هانتنتغتون في تحليله لأبعاد الأزمات العاصفة في العالم، يقودان إلى أمرين يشكلان طرفي فرضية هذه الورقة:

الأمر الأول: سوء استخدام المفاهيم وتوظيفها في عالم السياسة والدراسة الاستراتيجية: بالنسبة لفوكوياما استخدام تاريخانية هيغل، وبالنسبة لهانتنتغتون استخدام نظرية الثقافة والحضارة وسوء استخدام منهج البنى والبنائية في فهم إشكالية العلاقة بين الثقافات والحضارات.

الأمر الثاني: هو تشويه الإسلام والحضارة الإسلامية من زاوية النظر إليهما، جوهراً ثابتاً ومن خارج التاريخ، بل تحميل بشرهما (أي المسلمين) سلوكاً خلاصته: ممانعة المسلمين تجاه ثقافة الليبرالية - الديمقراطية في خطاب فوكوياما ومعاداة الإسلام الحضارة الغربية في خطاب هانتنتغتون.

مضمون الفرضية، أنه على الرغم من إدخال الفلسفة التاريخانية والمفاهيم الأبتيمولوجية للثقافة وطبائعها، على الدراسات الاستراتيجية لدى كل من فوكوياما وهانتنتغتون، فإن ما يجمع بينهما هو وظيفة الخطاب في السياسة ووظيفة خطابهما كمعرفة منتجة من موقع ثقافة «الخبير» الأميركي الهادف المساعدة أو المساهمة في صناعة القرار واتخاذها. ومن هذا المنظور، فإن هذا الفكر يعود إلى محدودية وظائفه: المساعدة في إدارة الأزمات أو في أحسن الأحوال في حل النزاعات، لمصلحة السياسة العليا (القومية) للولايات المتحدة الأميركية باعتبارها قطاعاً وحيداً أو مهيمناً. وفي ظل هذا الهدف المشترك يُتعامل مع الإسلام وحقله الثقافي والجيوسياسي والاجتماعي، كحقل ينتمي عند الأول (فوكوياما) إلى حيز التاريخ الصراعي حيث تسود «شرعية استخدام القوة»، وعند الثاني إلى حيز ثقافي من العقلية والذهنيات

والنفسانيات ذات الطبيعة العدوانية - الدموية. «إن للإسلام حدوداً دموية» كما يقول هانتنغتون.

تكاد النتيجة أن تكون واحدة، على مستوى ما ينصح به أو يوحي به إلى صانعي القرار تجاه الإسلام والمسلمين، حيث تسود سياسة القوة في «العالم التاريخي» الذي ينتمي إليه الإسلام (فوكوياما) أو حيث تسود «العدوانية» في مسلكية الحضارة الإسلامية (هانتنغتون). هذا مع الملاحظة أن مصادر صناعة القرار الأميركي وكيفية تشكله هي أكثر تعقيداً من هذه الثنائية التي اخترناها للدراسة، ثنائية فوكوياما - هانتنغتون، أو ثنائية التاريخية/الثقافية (أو ثنائية تاريخ/إتولوجيا)، ومع ذلك فإنه من المفيد معرفة أوجه الفرق والتمايز بين مفردات الخطابين وفلسفتهم وأوجه التشارك بين الخطابين في النتائج والأدوار.

أوجه التمايز والتشارك:

أول نقطة نسجلها في ميدان التمايز أو الاختلاف، أنّ تاريخانية فوكوياما المستعادة من فلسفات التطور والتقدم والمستمدة من أنوار القرن الثامن عشر، وعلمية القرن التاسع عشر، تترك مجالاً «للعالم التاريخي» أن «يتطور» ويتقدم نحو «نهاية التاريخ» أي أن يتجاوز انقساماته الدينية والعرقية والقومية، للتعبير عن نزعة الاعتراف والبحث عن القيمة والتطوير الاقتصادي والعلمي، بالطرق السلمية وفي ظل دولة ليبرالية - ديمقراطية معقلنة لهذا النزوع. وتجربة التاريخ الأوروبي التي يقدمها فوكوياما تشير عليه بالقول إن الدين والقومية تعلمنا أن يكونا متسامحين «وعلمانيين» عبر القرون الحديثة. لقد انتصرت الليبرالية على الدين، خلافاً للقائلين في ذلك العهد أن الدين عنصر دائم وضروري للساحة السياسية. فبعد قرون من المجابهة مع الليبرالية تعلم الدين أن يكون متسامحاً.

وما ينطبق على الدين، ينطبق على القومية، «فإذا كانت النزعة القومية ذاهبة نحو الزوال كقوة سياسية (وفي ذهنه التجربة الأوروبية)، ينبغي لها أن

تصبح متسامحة كما كان الدين قبلها. فالمجموعات القومية يمكن أن تحافظ على لغاتها وشعورها بهويتها المنفصلة ولكن يجب أن يُعبّر عن هذه الهوية من باب أول في المجال الثقافي عوضاً عن المجال السياسي.

أما بالنسبة للعالم الإسلامي، فإن فوكوياما يشير إلى تعثر عملية التعلّم من الغرب سواء بالنسبة للقومية العربية أو بالنسبة للإسلام. بل إن هذا العالم الإسلامي لم يستطع في معظم أجزائه وعلى خلاف تجربة اليابان التي استوعبت تقنيات الغرب فهزمت الروس في العام 1905 وتحدّت الولايات المتحدة الأميركية في العام 1941، أن يستوعب ويتمثّل «واردات الغرب» على حدّ قوله. لقد فشل في رأيه مشروع الوحدة العربية العلمانية بعد هزيمة الـ 67 وكذلك فإن الإسلام الأصولي لا يشكّل حلاً لأزمة الحداثة المعاصرة. لقد فشل العالم الإسلامي - كما يقول - في الحفاظ على تقليديته القرية العهد كما فشل أيضاً في اكتساب حداثة جديدة. ومن هنا فإن الأصولية الإسلامية تكتسب في رأيه بعضاً من أوجه شبه السطحي بالفاشية الأوروبية. إنها «نتوء» في مسار التاريخ الغائي ولكنها أيضاً تعبير عن «جرح لكرامة المجتمع الإسلامي» يقول: «إن النهضة الإسلامية هي في الواقع إعادة للتأكيد الحيني على مجموعة من القيم القديمة والنقية جداً والتي يُدعى أنها وُجدت في ماضٍ بعيد والتي ليست هي «القيم التقليدية» للماضي القريب وقد زالت، كما أنها ليست هي القيم الغربية التي آل نقلها للشرق الأدنى إلى الفشل. وفي هذا الخصوص تمتلك الأصولية الإسلامية أكثر من وجه شبه سطحي مع الفاشية الأوروبية (...). إنه لا يمكن إدراك مدى قوة الصحوّة الإسلامية إلا إذا فهمنا كم كان جرح كرامة المجتمع الإسلامي عميقاً عندما فشل هذا المجتمع مرتين في الحفاظ على تماسك المجتمع التقليدي وكذلك في محاولة استيعاب التقنية والقيم الغربية بنجاح».

إلا أن فوكوياما لا يذهب بعيداً في تحليل مصادر هذا «الجرح» وتبيان أسباب ذلك «الفشل» الذي يشير إليه. فإذا يتم السكوت عن تحليل الأسباب، وهي كامنة في قسم منها قد يكثر أو يقل في سياسات التسلط والهيمنة والكيل

بمكيالين منذ حركات الاستعمار التقليدي إلى السياسات الإمبريالية، إلى سياسات المشروع الصهيوني وتداعياتها ونتائجها المرّة والمؤلمة على الأوضاع العربية والإسلامية، إلى سياسات النظام العالمي الجديد تجاه شعوب العالم الإسلامي، إذ يتم السكوت عن كل هذا، يترك فوكوياما الباب مفتوحاً أمام افتراض انغلاق المسلمين وممانعتهم (لأسباب تخصهم وحدهم) عن الدخول في «جنة عالم ما بعد التاريخي»، عالم الغرب الليبرالي - الديمقراطي. فمن المسكوت عنه في هذا المجال أن السياسات الغربية طالما حاربت في التاريخ الحديث، مشاريع النهوض العربي والإسلامي في مجال التحديث للدخول إلى هذه «الجنة». لقد وقفت في وجه نخب التحديث ومشاريعها ولا سيما عندما كان هذا التحديث يرتبط بالاستقلال الاقتصادي والسياسي لبلدان العالم الإسلامي «كالموقف من التنظيمات العثمانية، من إصلاحات محمد علي باشا، من الحركات الدستورية الديمقراطية في مناطق الانتدابات والحمايات، ناهيك عن مواقف الغرب الداعم للمشروع الصهيوني واعتداءات إسرائيل، والمتصدي لحركات التحرر الوطني...»). إذا كان فوكوياما مضطراً للسكوت بوعي أو بغير وعي، عن أسباب تلك الوقعات لتستقيم تاريخانية غائبة في ذهنية ذاهبة نحو حتمية «الحل الليبرالي»، فإن هانتنغتون بسبب انطلاقه من مرجعية معرفية أخرى، تقول بثوابت البنى الحضارية والثقافية (والمفردتان لهما معنى واحد في استخدامات هانتنغتون)، نراه غير مضطر للسكوت عن تلك السياسات، بل إنه مبرر لها لأنها جزء من الصراع الدائم والأبدي بين الحضارات.

حتى أن الكيل بمكيالين مبرر في ميزان الصراع ما بين الحضارات وفي منطق «القربة الحضارية». يردّ هانتنغتون على شكوى المسلمين من أن الغرب يكيل بمكيالين بقوله: «يقابل المسلمون بين أعمال الغرب ضد العراق وبين تقاعسه عن حماية البوسنيين في وجه الصرب، وفرض عقوبات على إسرائيل لانتهاك قرارات الأمم المتحدة، ويدّعون أن الغرب يكيل بمكيالين. بيد أنه من المحتم أن يكون عالم الحضارات المتصادمة هو عالم الكيل بمكيالين. فالناس يكيلون بمكيال البلدان التي تمت إليهم بقربة وبمكيال مختلف

للآخرين» (من مقالته الأولى 1993).

يرى هانتنغتون أنّ الفروق بين الحضارات هي فروق «حقيقية وأساسية» فالحضارات تتمايز بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم بالدين. يعترف هانتنغتون أن الاختلافات لا تعني النزاع بالضرورة، والنزاع لا يعني العنف بالضرورة. بيد أنه على مر القرون ولدت الاختلافات بين الحضارات أطول النزاعات وأكثرها عنفاً (من مقالته الأولى 1993). وهذا هو مفتاح فهم التاريخ وفهم أبعاد الصراعات الراهنة في عالم اليوم. الاختلافات الحضارية المتراكمة تاريخياً هي المفجرة لصراعات اليوم وأبرز الحضارات استهدافاً من الحضارات الأخرى هي الحضارة الغربية، ولا سيما من الحضارتين الإسلامية والكونفوشوسية حيث يتصوّر هانتنغتون تحالفاً أو «قراية» بينها. ولا نقرأ عند هانتنغتون إلاّ أوجه «الاختلاف» و«الفراة» سبباً للصراع مع أنه أشار إلى أن الاختلاف ليس سبباً بالضرورة للنزاع.

كان هانتنغتون قد أشار في مقالته الأولى إلى تميز الحضارة الغربية بحملها الأفكار التالية «الأفكار الفردية والليبرالية والدستورية وحقوق الإنسان والمساواة والحرية وحكم القانون والديمقراطية والأسواق الحرّة وفصل الكنيسة عن الدولة، في حين أن هذه الأفكار ليس لها عادةً جاذبية كبيرة في الثقافات الإسلامية والكونفوشوسية واليابانية والهندوسية والبوذية أو الأرثوذكسية» بل أنه في مقالته الثانية 1996 (الغرب فريد وليس عالمياً)، يذهب إلى أبعد من ذلك في تثبيت هذه «الفراة» من خلال تبيان خصائص وموروثات ومعالم لا تتوفر لمجتمعها إلاّ بها: الموروث الكلاسيكي (اليوناني الروماني)، الموروث المسيحي الغربي (اليهودي - المسيحي)، انفصال السلطتين الروحية والزمنية، حكم القانون، التعدد الاجتماعي والمجتمع المدني، الهيئات التمثيلية، المذهب الفردي، .. إنها مجتمعة أعطت ولا تزال تعطي الغرب صفاته المميزة. . ويضيف: «إن الحضارة الغربية ثمينة، لا لأنها كونية، ولكن لأنها فريدة».

قد يجد هذا الكلام بعض الهوى أو الرضى لدى بعض الكتاب الإسلاميين أو لدى بعض الكتاب القوميين ممن تستهويهم أيديولوجيا الصراع

الحضاري: كالقول بصراع غرب/ إسلام، أو كالقول بأبديّة الحرب الصليبية أو أبديّة المسألة الشرقية أو كالقول بالصراع القومي أو الديني بين اليهود والعرب، أو بين اليهود والمسلمين. إن مثل تلك الأقوال تنتظم في خطاب ينحو نحواً أيديولوجياً ليصب وظيفياً في تعبئة الصراع أو ليفسّر وجهاً واحداً من أوجه الصراع. ولكن لا يفسّر كل أبعاده وأسبابه، إن بعض الباحثين ومنهم هانتنغتون يستشهد بهذه الأقوال انتقائياً وبلا تفسير لخلفيتها ولنشأتها وسياق تراكمها في الذاكرات ووظيفتها في الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية.

بل إن هذه الانتقائية في الاستشهاد نجدها أيضاً لدى من هم أكثر اختصاصاً بالحضارة الإسلامية من هانتنغتون. نجدها على سبيل المثال عند برنارد لويس، الذي يشكّل بدوره مرجعاً لهانتنغتون. وفي سياق حديثه عن انتظار مواجهة العالم الإسلامي للنظام العالمي الجديد في بداية التسعينيات، يقول: «إن الصراع يبدأ من أجل نظام دولي جديد انطلافاً من طغيان الموجة الكاسحة التي تمتد عبر الأمم الإسلامية من المغرب إلى الباكستان. وقد توصل برنارد لويس إلى نتيجة مماثلة عندما قال: إننا نواجه مزاجاً وحركة يتجاوزان كثيراً مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تنتجها. ولا يقل هذا عن كونه صداماً بين الحضارات.. ربما غير عقلاني، لكن لا شك في أنه رد فعل تاريخي لخصم قديم لثرائنا اليهودي - المسيحي وحاضرنا العلماني والتوسّع العالمي لهما معاً».

في مثل هذه التأكيدات القاطعة التي تنتشر في أوساط تيار معيّن من المستشرقين ووسط واسع من الخبراء وكتّاب اليمين الجديد تكاد الأفكار العامة الشائعة تصبح أحكاماً قاطعة مبرمة تطلق تجاه تواريخ وحضارات وأديان بكاملها. كالقول مثلاً بمناعة الإسلام في مواجهة العلمانية والديمقراطية من جهة، وقابلية المسيحية لهما من جهة ثانية، وكالقول باندماج الدين والسياسة أو الدين والدولة في الإسلام من جهة وانفصالهما في المسيحية من جهة أخرى. إن تكراراً للقول «أعط لقيصر ما لقيصر وما لله لله» وتكراراً للقول أن «مهمة الدولة في الإسلام هي تطبيق الشريعة» - وهو تكرار نجده عند

مستشرقين أمثال (برنارد لويس)، وعند كتاب إسلاميين (أمثال محمد عمارة) من شأنه أن يغلق بابين: الباب المستقبلي لحركة التاريخ، حركة التطور والتحوّل وإن كانت بطيئة وفقاً لرؤية بروديل. والباب المعرفي لإعادة قراءة التاريخ ودراسته: دراسة التاريخ العالمي والتاريخ المقارن، تاريخ المجتمعات الإسلامية وتاريخ المجتمعات المسيحية.

خلاصة القول: إنه ليس هناك أديان أو حضارات معادية بذاتها وبطبيعتها للعلمانية والديمقراطية والتعدد والمجتمع المدني، وليس هناك أيضاً أديان أو حضارات منفتحة بذاتها وذات قابلية بطبيعتها لمثل تلك الأفكار. إن الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية الحادة التي مرّت بها المجتمعات الأوروبية المسيحية والتي استمرّت قروناً هي التي قادت إلى أفكار لوك وكنط وهيغل وروسو ومونتسكيو وآخرين، وليست طبيعة المسيحية أو طبيعة الحضارة الغربية بذاتها. إن المسيحية كمؤسسة وأفكار تحوّلت وتكيّفت مع هذه الأفكار في سياق من الجدلية التاريخية أو في سياق من التحدي والاستجابة (مثلاً الإصلاح البروتستانتي والإصلاح الكاثوليكي المعاكس). وإن الإسلام والمجتمعات الإسلامية بدورهما قابلان هما أيضاً للتحوّل والتطور واستيعاب تلك الأفكار وفقاً لآليات هضم قد تكون خاصة بتلك المجتمعات. على أن «الخصوصية» هنا لا تعني الفردة المطلقة، وبالصيغة التي يذهب إليها هانتنغتون، باعتبار الغرب «فريداً» وبالتالي باعتبار بقية العالم متشكلاً من جواهر حضارية متميزة كلياً. إن نفي عملية التفاعل، والتأثير والتأثر، بين الحضارات سواء من خلال أقتنية الصراع عبر الحروب أو من خلال مسالك الحوار عبر أشكال التعايش والتبادل بين البشر، هو نفي للتاريخ، بما هو زمن بشري - اجتماعي متحرّك ومتفاعل حيث يشكّل الاقتباس فيه ظاهرة تاريخية عالمية من ظواهر التحديات والإستجابات والتي لا يخلو منها أي تكوين من تكوينات الحضارات المعروفة في التاريخ، بما فيها الحضارة الغربية بفروعها وبما فيها الحضارة العربية الإسلامية بألوانها، بل بما فيها الحضارة اليونانية التي يدور حولها جدل حول مدى «فردتها» أو مدى مرجعيتها الأحادية للحضارة الغربية الحديثة أو إعجازها.

الخروج من سجن المنطقيين

هل يذهب، إذاً، منطق نقدنا لهانتنغتون في وجهة التاريخانية الهيجلية التي يستعيدها فوكوياما؟ أوليس هذا ما نود الوصول إليه؟

الموقف الذي نميل إليه هو أن النظرة التاريخية التي ترى أن الزمن التاريخي يمكن تفكيكه ودراسته وفقاً لإيقاعات متفاوتة في درجات الثبات والبطء والسرعة (نظرة بروديل)، وأنه يمكن فهم أسباب انكفاء حركته في مجالٍ وتقدمها في مجالٍ آخر، كما فهم انعطافاتها وتذبذبها صعوداً أو هبوطاً، هي النظرة الأسلم والأصح من النظرة التاريخانية ذات الوجهة الحتمية المؤكدة واليقينية، سواء أكانت وجهة ذلك المسار هي الليبرالية الحتمية أو الشيوعية الحتمية.

وتأسيساً على هذه النظرة والتي تأخذ بالاعتبار العام والخاص، الثابت والمتحوّل، التاريخ العالمي والتواريخ الخاصة، التاريخ الشامل والتاريخ الخاص، كما تأخذ بالاعتبار عالمية حضارة من الحضارات في زمن وانكفائها في زمنٍ آخر، كما تأخذ بالاعتبار فرادتها من جهة ولكن تنوع تكويناتها الجيو-ثقافية وإشعاعاتها الفكرية من جهة أخرى، إبداعها من جهة ولكن أيضاً اقتباساتها من جهة أخرى... (تأسيساً على هذه النظرة) فإنه من المفيد أن نخرج من المنطقة التي سجننا فيها منهجان:

1 - المنهج الأنثروبولوجي الاستشراقي المؤدي إلى القول بثوابت الحضارات والثقافات وخصوصياتها المغلقة عن كل تأثير وتأثير وتبدّل ولعل هذا ما يقع فيه أصحاب خطاب «الهوية».

2 - المنهج التاريخاني الحتمي الذي يرى التاريخ سائراً وفق سهم له غاية وهدف. وقد يكون هذا ما يقع فيه خطاب «التطورية» و«العولمة» مؤخراً...

ولا بد من الإشارة أن الكاتبين الأميركيين يجراننا إلى هذا «السجن» من التفكير الثنائي.

على أن هذا التفكير الثنائي لا يلبث أن يصبّ في منطق الوظائف السياسية للاستراتيجية الأميركية، أو بالأحرى في صياغة التصورات الأميركية للسياسات العامة حيال العالم، وحيال العالمين الإسلامي والعربي على وجه خاص.

وهنا يقترب الكاتبان في النتائج والأدوار والوظيفة السياسية ولا سيما في مقارنة لاشكالية العلاقات والسياسات الدولية حيال الإسلام والعالم الإسلامي وصياغتهما المواجهة، وهذا على الرغم من انطلاقة من نظريتين وفلسفتين مختلفتين: نظرية تاريخانية ونظرية إثنولوجية.

إن ما يجمع ما بين الموقفين هو نظرة المؤلفين إلى العالم الإسلامي أو «الشرق الأوسطي» والعالم العربي من ضمنه، على أنه ينتمي إلى عالم صراع، عالم استخدام القوة لحل النزاعات:

بالنسبة لفوكوياما ثمة خطوط تماس ومواجهة بين العالم ما بعد التاريخ (عالم السلم) والعالم التاريخي (عالم الصراع)، وهذه الخطوط يلخصها بالمحاور الثلاثة التالية: البترول، الهجرة، تداعيات النظام العالمي الجديد ومشكلاته (ص 259 - 260).

وبالنسبة لهانتنغتون، فإنّ خطوط التماس في العلاقات الدولية هي حدود الحضارات: «إن العلاقات الدولية التي كانت تاريخياً مباراة يتم لعبها داخل الحضارة الغربية، سيتم نزع طابعها الغربي بصورة متزايدة وتغدو مباراة تكون فيها الحضارات غير الغربية قوى فاعلة وليست مجرد مفعول به».

النتيجة التصنيفية والوظيفية تكاد تكون واحدة في منطق السياسات والعلاقات الدولية:

فالغرب الليبرالي المتمثل بأمريكا الشمالية وأوروبا يمثل عالم ما بعد التاريخي عند فوكوياما وهذا الغرب نفسه هو عالم الحضارة الغربية الفريدة بذاتها ولذاتها عند هانتنغتون وهذا الغرب عند الطرفين هو عالم السلم والديمقراطية، حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، المهتد من «بقية العالم» ولا سيما من عالم الإسلام الذي هو جزء من العالم التاريخي، عالم

الصراعات عند فوكوياما، وجزء من حضارة «ذات حدود دموية» هي الحضارة الإسلامية عند هانتنغتون.

سمة مشتركة ثانية: هي نتيجة للأولى، اشتراك المؤلفين في اقتراح توجه استراتيجي متشابه: يتمثل في توحيد الاستراتيجية الغربية (الأميركية - الأوروبية بصورة خاصة) لمواجهة «بقية العالم»:

«صياغة هانتنغتون لهذا الحل تأتي كما يلي: . على المدى القصير أن يتدعم التعاون والوحدة المتزايدان داخل حضارته (حضارة الغرب)، وخصوصاً بين العنصرين الأوروبي والأميركي الشمالي وأن تدمج في الغرب مجتمعات في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، ثقافات قريبة لثقافات الغرب، وأن يتم الحفاظ على علاقات التعاون مع روسيا واليابان، وأن يمنع تصاعد النزاعات المحلية داخل الحضارات إلى حروب كبيرة (...). أما على المدى البعيد، فيتصور هانتنغتون نوعاً من التراضي أو التعايش بين الحضارات على أن ذلك «يقتضي تزوّد الغرب بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه بالنسبة إلى هذه الحضارات».

أما صياغة فوكوياما لهذا الحل فتأتي عن طريق استرجاع اقتراح كنط تكوين «رابطة عالمية للدول الديمقراطية» هذه الرابطة يراها فوكوياما أساساً لنشوء «عصبة الأمم». وإذ يفسّر فوكوياما فشل الأمم المتحدة بسبب دخول دول غير ديمقراطية إليها، يرى أن ما يتوافق مع فكرة كنط هو وجود منظمات تجمع الدول الديمقراطية وحدها كمنظمة حلف شمالي الأطلسي التي يرى بها رابطة أكثر قدرة على الانخراط في عمليات دقيقة من أجل صيانة الأمن الدولي ضد الآتية من البقاع غير الديمقراطية من العالم».

كما يرى فوكوياما في منظمات ك O.C.D.E ومجموعة السبعة وال GATT «تجليات لهذا المنحى من التعاون بين بلدان عالم ما بعد التاريخي، وهي بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية بصورة خاصة» وتكاد صياغة فوكوياما السياسية، تلامس صياغة هانتنغتون نفسها عندما يتعلق الأمر بصياغة قرار في السياسة الأمريكية.

يقول فوكوياما: «يتوجب على الولايات المتحدة والبلدان الديمقراطية الأخرى، أن تجابه الآن تغيرات العالم الجيو-سياسي بعد انهيار الشيوعية، وكذلك عدم تطابق قواعد العالم التاريخي ومناهجه (ومن ضمنه العالم الإسلامي) مع طبيعة الحياة في العالم ما بعد التاريخي».

هكذا يتعيّن بالمنطقيين أن تقود الولايات المتحدة الغرب في عملية الصراع مع «بقية العالم» بتعبير هانتنغتون، ومع «العالم التاريخي» بتعبير فوكوياما. وهكذا وعلى الرغم من إدخال النظريات الكبرى والفلسفات على الدراسات الاستراتيجية الأميركية، يعود علم السياسة الأميركي إلى منهجه التجريبي والبراغماتي للمساعدة في «إدارة الأزمات»، ولينتج «خبراء» مساعدين في صناعة القرار، لا مفكرين عالميين تحركهم مبادئ الحرية والمساواة والعدالة تجاه العالم.

إن «بقية العالم» بتعبير هانتنغتون، و«العالم التاريخي» بتعبير فوكوياما يتساويان كساحة فعل وغرض بحث في علم إدارة الأزمات. والإسلام والعالم الإسلامي يشكلان جزءاً من «بقية العالم» و«العالم التاريخي» أي عالم الصراع. وعلى هذا المستوى يعود المتغير في السياسة الأميركية، يحتل حيزاً مستقلاً نسبياً عن حيز الثوابت الحضارية أو المفاهيمية التي ينطلق منها الكاتبان.

ملاحظات «متحفظة» على «ثوابت» الكاتبين

* إن الفلسفات الحاكمة للرؤية السياسية، غالباً ما تصبح ميداناً لسجال فكري «ينتهي حوله الكتاب والمثقفون، ولا سيما إذا ما تحوّل خطاب هذه «الفلسفات» إلى حالة رواج وتسويق إعلاميين عالميين، شأن خطابي فوكوياما وهانتنغتون. على أن هذا السجال الفكري الذي دخل المثقفون العرب في أفخاخه أحياناً أو في تمارينه الذهنية أحياناً أخرى، قلّما يملك إمكان تأثير على صناعة قرار سياسي محلي أو على صناعة قرار أميركي أو عالمي.

* وعليه فإن اختيار نموذجين من نماذج الفكر الاستراتيجي الأميركي

للدراسة لا يعني أن النموذجين يتمثلان حكماً في صناعة القرار الأميركي أو يؤثران به مباشرة وانطلاقاً من الخلفية الفلسفية والمفاهيمية للنموذج.

* إن السياسات الأميركية حيال قضايا العالم، ومن جملتها قضايا العرب وقضايا العالم الإسلامي، تتأثر بالدرجة الأولى بشبكة المصالح وموازين القوى ويمدى تمددها أو تقلصها، كما تتأثر بمدى الهيبة والجدية والرصانة والصدقية التي تبديها سياسات الدول المعنية حيال قضاياها المبدئية وقضايا شعوبها المصيرية في المحافل الدولية، وبالطريقة التي تستدعي الاحترام، مهما كان تصنيف هذه الدول والشعوب من زاوية طبيعة حضارتها أو من زاوية درجة التقدم الذي أحرزته في سلم التطور التاريخي.

مثلان يعبر عنهما فواز جرجس للتدليل على الاختلاف في صياغة مواقف الإدارة الأميركية حيال قضايا العرب والمسلمين بين مرحلتين من تاريخ العرب، وبين حالة أمتين تنتميان إلى الحضارة الإسلامية نفسها هما الأمة العربية والأمة الإيرانية. والمثلان يدعوان الفكر العربي إلى ضرورة تجاوز وهم الثوابت وهم الثنائيات التاريخية أو الحضارية.

في المثل الأول، يذكرنا الكاتب بموقف الرئيس كندي في العام 1961 «عندما شعر هذا الأخير بقلق شديد من أن يتسبب اجتماعه علانيةً مع ديفيد بن غوريون في استشارة مشاعر العرب في مرحلة المد القومي». والحاصل أنه بعد إلحاح بن غوريون وضغط اللوبي الصهيوني تم الاجتماع، ولكن ليس في البيت الأبيض بل في فندق لا يستدعي الأضواء. بيد أنه بعد هزيمة الـ 67 وتلاحق تداعياتها السلبية وتفاقم آثارها في التناقضات العربية وتسارع وتيرة التراجع العربي، كان للسياسات الأميركية في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي مسار آخر عبرنا عنه بالكيل بمكيالين وقد يكون هذا «شيئاً طبيعياً» ولكن لا بسبب «القربة الحضارية» من إسرائيل أو الخصومة الحضارية مع العرب، كما يقول هانتنغتون صراحةً أو كما يستدخله فوكوياما من زاوية مدى التقدم نحو «عالم ما بعد التاريخ» بل بسبب انعدام الوزن العربي بشكل رئيسي.

في المثل الثاني، يستحضر الكاتب الحالة الإيرانية عندما اضطر كلينتون للاعتذار من الشعب الإيراني عن دور أميركا التاريخي في التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية. ومن المعروف أن إيران لم تستجد هذا الموقف بل فرضته فرضاً على الإدارة الأميركية لأسباب أخرى... (فواز جرجس، المستقبل، 12 حزيران 2000).

كل هذا يستدعي ويبرّر الخروج من ثوابت الكاتبين ليرى السياسيون والاستراتيجيون العرب أن حيّز الفعل والتأثير في الأداء السياسي الأميركي يقع خارج طبائع الحضارات وخارج الحتميات التاريخية، ولكن هذا موضوع آخر للبحث.